HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة

عنوان البحث

إشكالية التنمية الترابية بالمجالات الصحراوية
حالة كلميم

امبارك حيروش[1]

[1] باحث في الجغرافيا – المغرب-

الهاتف: 00212661665219
البريد الاليكتروني: hairouch11@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/01/12م تاريخ النشر: 2021/02/01م

المستخلص

تندرج هذه المقالة ضمن الدراسات الجغرافية التي حاولنا من خلالها ابراز إشكالية التنمية الترابية بالمجالات الصحراوية حالة كلميم، رغم ما عرفته المدينة من دينامية مجالية، لكن لم تواكبها سياسة مجالية تحافظ على إرثها الثقافي والحضاري وعمقها الإفريقي، ويفسر ذلك بعوامل داخلية منها ضعف الفاعل الترابي، وكذا سيادة البعد القبلي، وغياب مشروع ترابي بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في فشل السياسات المجالية منذ الاستقلال، وما خلفته من أزمة في السكن؛ وانتشار أشكال الهشاشة لاسيما انتشار أحياء هامشية غير مندمجة، علاوة على تدفقات للهجرة القروية.

الكلمات المفتاحية: التنمية- المجال – التنمية الترابية- واد نون- الدينامية المجالية

RESEARCH ARTICLE

THE TERRITORIAL DEVELOPMENT PROBLEMATIC IN THE SAHARAN AREAS

The Case of The Province of Guelmim

Mbarek Hairouch:[1]

[1] A Geography Researcher – Morocco–
Phone: 00212661665219
Email: hairouch11@gmail.com

Accepted at 12/01/2021 **Published at 01/02/2021**

Abstract

This article is part of the geographical studies in which we tried to highlight the problem of territorial development in the saharan areas, the case of the province of Guelmim. Despite the territorial dynamism the city underwent, this was not accompanied by a field policy to help preserve the city's cultural and civilizational heritage and its African depth. This can be attributed to internal factors that include the frailty of the actors involved in territorial issues, the predominance of the tribal dimension and the absence of an effective territorial development project; in addition to external factors such as the failure of the state's territorial policies since the independence resulting into a housing crisis, the spread of fragility particularly the spread of unintegrated marginal neighbourhoods as well as the migration flows towards cities.

Key Words: Development- Territory- Territorial Development- Oued Noun- Territorial Dynamism.

مقدمة

شهدت المجالات الصحراوية دينامية ترابية منذ حصول المغرب على استقلاله سنة 1956 و استكمال وحدته الترابية، بظهور مدن جديدة، والانتقال من مجتمع قبلي ترحالي إلى مجتمع حضري، فكان لهذه الدينامية المجالية تحولات جيوثقافية، فكلميم من بين تلك المدن، والتي تعتبر ثالث قطب حضري بالصحراء الأطلنتية وعاصمة واد نون، فقد عرفت نموا حضريا سريعا خاصة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، بفضل موقعها الاستراتيجي، وكذا أدوراها الإدارية والسياسية، جعلت منها مركزا جذابا ومستقطبا لتيارات بشرية، لكن وكب ذلك تناقضات مجالية، اتسم مجالها بضعف تجهيزاتها ومرافقها، والذي يفسر بعدة عوامل منها ما هو ذاتي و منها ما هو خارجي. مما انعكس سلبا على هندستها المجالية ومشروعها الترابية، افرز لنا ذلك مدينة بلا هوية ولا وظيفة.

وفي هذا السياق وكمحاولة منا ابراز مفهوم التنمية الترابية، ومظاهر ازمة المدينة، وسنسعى كذلك إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

- ماذا يقصد بالتنمية الترابية؟
- وماهي أهم الاختلالات المجالية التي عرفتها مدينة كلميم؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التشخيصي التحليلي بتحليل المعطيات والاحصائيات، بالإضافة الى الملاحظة الميدانية من أجل الإحاطة بالموضوع من كافة الجوانب.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي

❖ **التنمية**

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم المتشابكة مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل النمو، الرقي، الازدهار، والتقدم. فالتنمية حسب لسان العرب[1] يعود أصله إلى النماء، نمى، ينمي ونميا ونماء أي زاد و كثر، و يقال نميت الحديث أي رفعته وأبلغته، ونميت الشيء على الشيء أي رفعته، وكل شيء رفعته فقد نميت؛ ولهذا قيل نمى الخضاب في اليد والشعر إنما هو ارتفع وعلا وزاد فهو ينمي. بينما في اللغة الفرنسية فهو ترجمة لكلمة Développement التي تعني حسب معجم[2] لاروس Larousse التطور والنمو والزيادة، بينما عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة سنة 1956 بأنها العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعداتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[3]، بينما محمد قفصي خلص إلى كونها مفهوما فضفاضا يصف أوضاعا معينة لمجتمعات وبيئات خاصة، ويفسر التحول والتغير الذي مرت به المجتمعات البشرية في مستوطناتها، والنمو الاقتصادي أو الرفاه الاجتماعي أو التحديث الذي يطرأ عليها، واستنتج أن مفهوم التنمية ليس له تعريف محدد ومتفق عليه وأنه غير ثابت بل متحول في المكان والزمن يتغير ويتطور، وبالتالي فإن التنمية هي عملية دينامكية مركبة لكافة الجوانب المادية والمعنوية، الكمية والكيفية لمجتمع ما ولمجاله على حد سواء.

❖ **المجال:**

يعد مفهوم المجال مفهوما مهيكلا للخطاب الجغرافي، كما يشكل ايضا موضوعا للأبحاث الجغرافية، وذلك عن طريق تشخيصه وتحليله لإبراز مكامن قوته وضعفه واستشراف مستقبله، فقد تعددت تعاريفه بتعدد التيارات الجغرافيا (الجغرافية الاجتماعية، الجغرافية السياسية، الجغرافية السلوكية، الجغرافية الاقتصادية...) فكل فرع من فروع الجغرافية يعطي للمفهوم معنى ودلالة، فالمجال ترجمة للكلمة الفرنسية Le territoire الذي تعني حيزا مجاليا، وقد ظهر هذا المفهوم خلال القرن التاسع عشر مع أبحاث الجغرافي الفرنسي فيدال دولابلاش Vidal de la Blache الذي عرفه بكونه حيزا جغرافيا ذو خصائص طبيعية وبشرية التي تميزه عن

[1]- ابن منظور، لسان العرب، الطبعة 01 ، المجلد السادس، دار صادر، بيروت،1997 ، ص 262

[2]- معجم لاروس:https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/d%C3%A9veloppement/24951 تاريخ الاطلاع 2020/11/02

[3]- عبد الرحمان العيسوي، الإسلام و التنمية البشرية ، المكتب العربي الحديث، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 15

المجالات الجغرافية الأخرى[4]، في مقابل اعتبرته الجغرافية الألمانية من خلال أبحاث فريدريك راتزل Friedrich Ratzel أنه غير ثابت بل متحول وفق قوة الدولة[5]، ومن أجل ضمان البقاء وجب على الدولة أن تتوسع على الدول المجاورة وضم أقاليم وجهات غنية.

بينما محمد خميس الزوكة حدده بالرقعة من الأرض تسودها عناصر طبيعية محددة تميزها عن المجالات الجغرافية الأخرى كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم وتقاليدهم وتاريخهم أو نشاطهم الاقتصادي[6]

بينما اعتبره رشيرد بييت Richard Peet جزء من الطبيعة منخرطا بشكل كامل في النشاط الإنساني[7] و نميز بين:

* المجال السياسي: نعني بالمجال السياسي هنا ذلك المجال الوطني للدولة بحدودها السياسية المعترف بها بالأمم المتحدة، الذي يعد مقدسا و رمز لعزتها وهبتها، فتقطيعها لمنظومتها الترابية في اطار الجهوية يعد من اختصاصها وتكريسا لخياراتها الكبرى في اطار سياسة إعداد التراب.
* المجال الاقتصادي: يقصد بالمجال الاقتصادي ذلك المجال الذي يحتضن الأنشطة الاقتصادية أو ذات موارد طبيعية (المعادن، الطاقة...) والاهتمام بالبعد الاقتصادي للمجال مراده كسب رهان التنافسية المجالية.
* المجال الاجتماعي: كونه نتاج لتمثلات وعادات وتقاليد وثقافات ويختزل ذاكرة اجتماعية تميزه عن المجالات الجغرافية الاخرى، و ينتج عن ذلك هوية مجالية أي العلاقة التي ينسجها الفرد أو الجماعة مع مجالهم الجغرافي، وتترسخ من خلال آليات اجتماعية وثقافية ونفسية، فالعلاقة بين الفرد ومجال عيشه ليست مجردة، بل هي علاقة نسقية كما هو الشأن للعلاقة البيولوجية، فمثلا المهاجرين يحتفظون بصلات مادية وعاطفية مع مجالهم الأصلي[8]، بمعنى أن المجال يولد منظومة من القيم والعلاقات الاجتماعية التي تربط ما هو فردي بما هو جماعي.
* المجال كوعاء للسلطة: فقد اعتبره كي دي ميو Guy Di Méo أداة للإقصاء والسيطرة والمراقبة، وكذلك وسيلة للتوازن السياسي والاجتماعي، كما يرى أن المجال ليس دائما أداة للإقصاء والهيمنة والصراع بين مختلف الفاعلين، بل يمكن أن يكون مجالا يحتضن التنمية بشكل ديمقراطي و تشاركي بين مختلف الفاعلين لأهداف تنموية، وبالتالي يصبح . حينئذ التراب . ذا بعد تنموي. وفي هذا الصدد، يرى ايف لاكوست Yves Lacoste بأن المجال أداة للتفكير الجيوسياسي من خلال تنافس على سيادة المجال، فكل مجال يخضع للسلطة بما في ذلك المجالات الصغرى[9]، كما اعتبر الهجرة مشكلة جيوسياسية نتيجة انعكاس العولمة الاقتصادية على المجال العالمي، فنتج عنها تفاوتات داخل المجال العالمي[10]:

☜ مجالات مهيمنة مستقطبة للتيارات البشرية.

☜ مجالات طاردة مصدرة للتيارات البشرية.

وأكدا أيضا على أن المجالات التي تحتضن موارد اقتصادية تصبح مجالات للصراع والتنافس بفعل قيمته المادية.

---

[4] - Andrew Jonas, 1988, A new regional geography of localities? Department of Geography, The Ohio State University, Bricker Hall , pp 67-100

[5] -BERTRAND (C.), BERTRAND (G.), 1991, « La géographie et les sciences de la nature » in : *Encyclopédie de géographie*/sous la direction de A. Bailly, R. Ferras, D. Pumain. Paris, Economica, pp. 109-128

[6]- محمد خميس الزوكة ،التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية ،ط3 ،الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2003 ص 30

[7] ريتشارد بيت 2000 ،الفكر الجغرافي الجديد ، قراءة وتعليق عاطف معتمد وكرم عباس ،2016 ، ص 3

[8] - محمد الرفاص،(1998، الهوية الترابية الديمقراطية والتنمية ، ضمن ندوة الديمقراطية المحلية ، الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة وداد للاتصال ،العيون، ص 10.

[9] -Yves Lacoste, La Géopolitique et le Géographe. Entretiens avec Pascal Lorot Paris, éd. Choiseul, 2010, p270

[10]- نفس المرجع السابق، ص 271

اذن فالمجال يعد في ان واحد مفهوما وحقلا للبحث الجغرافي، وهنا تبرز لنا قيمة المجال في حقل الجغرافيا.

❖ **التنمية الترابية:**

يقصد بالتنمية الترابية القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية التي تهدف إلى النهوض بالمجال المحلي ومجتمعه بهدف تنميته، أي مجموعة من الوظائف التي تنصب في حيز جغرافي[11] محدد لتأهيله عن طريق تكاثف الجهود بين الدولة والمؤسسات والمجتمع المحلي وفق خطة تشاركية منسجمة مندمجة[12]، بينما يرى البعض على أنها استراتيجية مستقلة لإغناء أنشطة مجال معين بواسطة تعبئة واستثمار الموارد الخاصة الطبيعية منها والبشرية، وذلك بمبادرة وتحت اشراف ولمصلحة المجموعات الاجتماعية التي تعيش في هذا المجال[13]، وهذا ما أكد عليه كل من آلان فور Alain Faure وآن سيسيل دوييه Anne–Cécile Douillet الذين اعتبرها السياسات العامة التي تتناسب مع ما هو محلي باحترام خصوصياته ومعرفة حاجيات المجتمع المحلي لكل إقليم[14]، وبالتالي فإن التنمية الترابية هي مقاربة جديدة في تدبير المجالات الجغرافي التي ترتكز على التنمية من الأسفل عن طريق الفاعلين المحليين باعتبارهم هم من لهم دراية بمشاكل مجالهم وأكثر وعيا بحاجياتهم و تطلعاتهم

الجدول رقم 1: من التنمية التقليدية إلى التنمية الترابية

النموذج التقليدي (من الأعلى إلى الأسفل)	التنمية الترابية (من الأسفل إلى الاعلى)
سياسة تخطيط الترابي تقليدية القائمة النموذج المركزية (من أعلى إلى أسفل) اختلالات وتباينات مجالية مركزية الدولة اقصاء الفاعل المحلي عدم احترام الخصوصيات وحاجيات و تطلعات المجتمعات المحلية مشاريع فضفاضة يصعب أجرأتها وتنفيذها انفراد الدولة بالتنمية طغيان الهاجس الأمني التباين المجالي بين الأرياف و المدن من جهة و بين المركز والهامش من جهة الثانية	مقاربة مجالية تعتمد على نموذج اللامركزية. تحقق التنمية المستدامة التنمية تنطلق من الأسفل باشراك الساكنة المحلية وتحترم حاجياتهم وخصوصياتهم تعبئة الجهات الفاعلين المحليين بتطوير وتنفيذ مشروع مشترك في إقليم معين تتسم بالواقعية الدول لم تعد الجهة الفاعلة الوحيدة في التنمية والتخطيط الترابي. القضايا الاجتماعية والاقتصادية، تحتل دورا متزايد في التنمية الترابية التكامل و التفاوض وتعاقد بين جميع الفاعلين المحليين و تحديد الاختصاصات ومجال التدخل التضامن بين مختلف الأقاليم العدالة المجالية مشاركة جميع المواطنين في إدارة أمورهم التي هي نتيجة طبيعية للديمقراطية المحلية تشابك المقاييس المكانية للتنمية من ما هو محلي الى ما هو عالمي أي أن التنمية الترابية تعزز التنافسية من خلال تظافر جهود الفاعلين المحليين، والدينامية عبر الحدود لتعزيز مكانة المغرب من خلال رفع من جاذبيته الاقتصادية سواء المستوى الإقليمي والعالمي تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللغوية بين مجموعة البشرية في إقليم ، من أجل خلق تماسك أو انسجام و وتطور في عملية التنمية الخاصة بهم

المصدر: تركيب شخصي

وبالتالي فإن التنمية الترابية تلك السياسة المجالية التي تتم وفق مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين الترابية في حيز جغرافي محدد جماعة، إقليم، جهة، و تتطلب مجموعة من الشروط:

[11] J.-P.Gilly et J.Perrat, « Développement local et coopération décentralisée. Entre gouvernance locale et régulation globale ».Colloque Economie Méditérranée Monde Arabe, Sousse 20-21 septembre 2002

[12]- مصطفى جليل إبراهيم، 2009 ، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة الديالي، العدد40، ص 04

[13] -Lexique de géographie humaine et économique .1992 ,2éme édition .Paris

[14] -Alain Faure et Anne-Cécile Douillet, 2005 , L'action publique et la question territoriale, sous la dir., Grenoble, Presses universitaires de Grenoble , p 300

شكل رقم 1: شروط التنمية الترابية

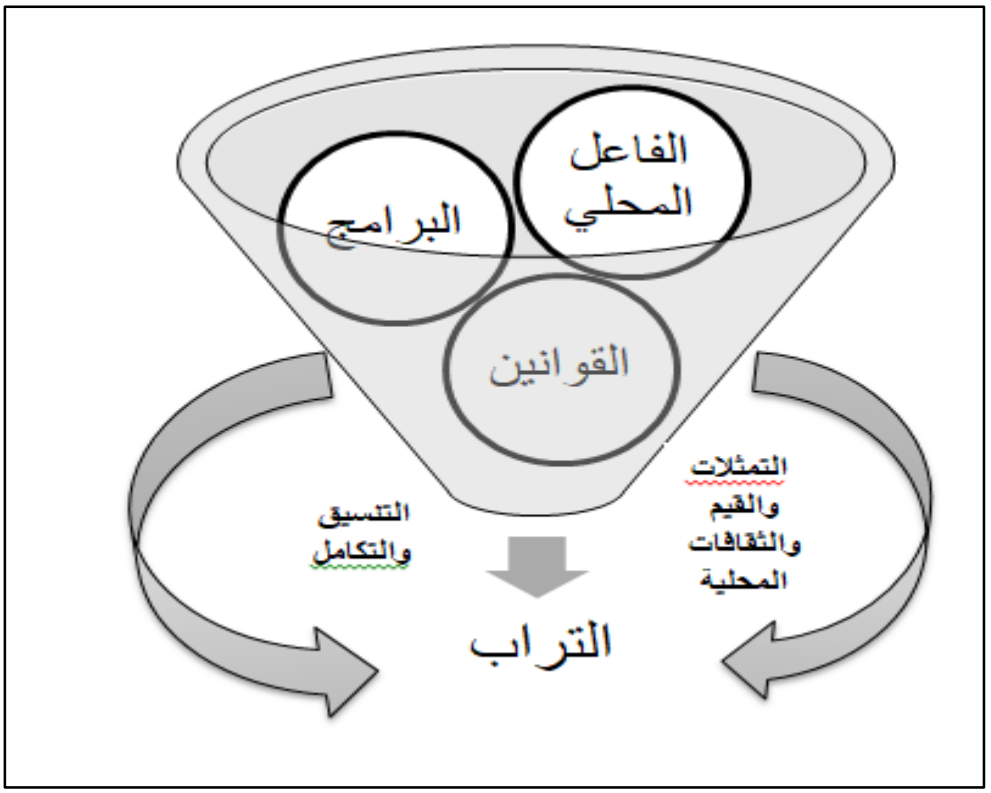

المصدر: عمل تركيبي شخصي

المحور الثاني: كلميم : الموقع والاختلالات الكبرى

1) موقع كلميم

تقع مدينة كلميم على السفح الجنوبي لأطلس الصغير الغربي، وتمتد على مساحة تقدر ب28 كلم مربع، تحدها جنوبا جماعة أسرير وشرقا جماعة فاصك، و غربا جماعة لقصابي، وشمالا جماعة تكانت واباينو:

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

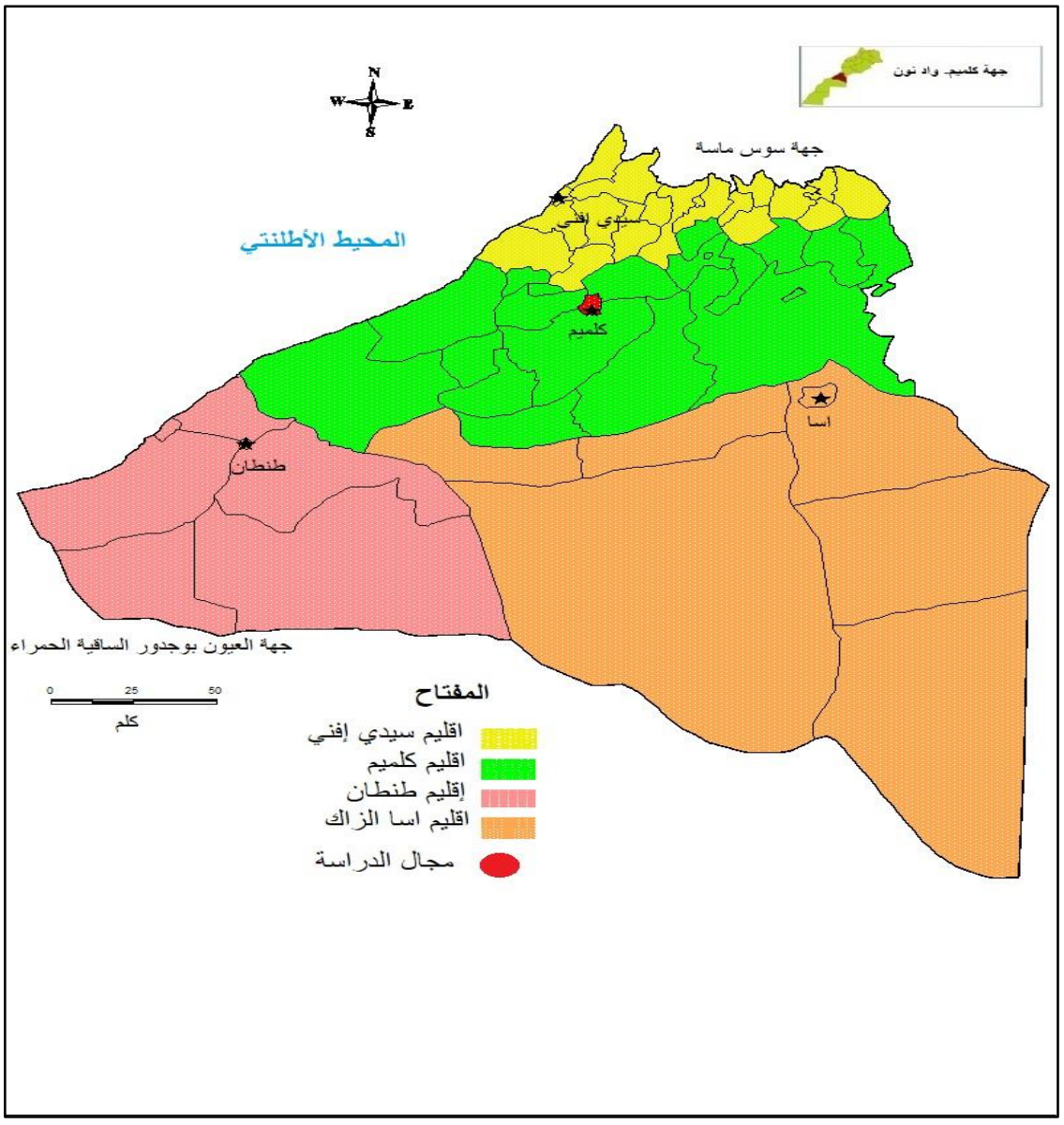

المصدر: عمل شخصي بناء على برنامج MapInfo

2) كلميم : حاضرة واد نون: الماضي والحاضر

إن الحديث عن كلميم يحيلك إلى الحديث عن المجال الواد نوني باعتباره مجالا يختزل ذاكرة جماعية , ثقافية واجتماعية وسياسية اقترنت بأهم الاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة منذ عقود، فالمجال الواد نوني يمتد من الأطراف الجنوبية لحوض سوس إلى حدود واد الساقية الحمراء، فكلمة نون أو نول من بين المصطلحات التاريخية التي عرفت إشكالية في تحديد اصلها اللغوي و تباين معانها وكذا حدوده المجالية، فهناك من المؤرخين من ارجح أصلها إلى وادي نوق[15] أي المجال المعروف بتربية الإبل أي انه أرض النوق (الإبل)، في حين ذهب البعض منهم إلى أن أصلها يرجع إلى نول لمطة أي أرض قبائل لمطة، و هذا ما أكد عليه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميرى في كتابه الروض المعطار في خبر الأقطار, أن نول هي مدينة إسلامية "احدى المدن الإسلامية الكبيرة وتقع في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط، و تقطنه قبائل لمطة ولمثونة و انها سميت نول لمطة لأن قبيل لمطة يسكنونها [16] وحدد مجالها بالقول "من مدينة نول إلى وادي درعة ثلاث

15 - L'oasis d'Asrir: éléments d'histoire sociale de l'Oued Noun .p 43

16- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميرى، 1974، الروض المعطار في خبر الأقطار، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثالثة، ، ص585

مراحل، وتمتد من بلاد السوس الأقصى بينها و بين واد سوس الأقصى ثلاث مراحل، ومنها إلى البحر ثلاث أيام، وبينها و بين سجلماسة ثلاثة عشرة مرحلة وفيها جزولة ولمطة"[17]، عموما فإن بلاد نون المجال الممتد من اقصى سوس إلى حدود واد الساقية الحمراء تسمى كذلك ببلاد تكنة لأنه مجالها وهو جزء من تراب البيضان الممتد من واد نون شمالا إلى نهر السينغال جنوبا ومن المحيط الأطلسي غربا إلى مالي شرقا[18] ، فالمجال الواد نوني معروف بالاستيطان بالواحات لما تمثله من أهمية جيواقتصادية للساكنة المحلية و كذا الخيام اثناء الترحال، و قد لعبت المنطقة دورا مهما في التجارة القوافل وكانت صلة وصل بين الشمال و جنوب السودان مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وكانت تضم أكبر سوق للجمال "أمحيرش" و تشير مجموعة من الدراسات التاريخية أن المرابطين احدثوا مركزا لهم قرب أسرير لمراقبة التجارة الصحراوية وبسط نفوذهم على المنطقة فأنشأ مركز لسك النقود الذهبية، عموما فإن وادنون عرف تحولات جيو سياسية على مر العصور، وبالتالي فإن المجال الوادنوني ليس مجالا جغرافيا مجردا بل مجالا يختزل ذاكرة و ينبض بالحياة.

إن كلميم اذا حاضرة المجال الواد نوني فهو ينتمي للمجالات الصحراوية القاحلة حيث شكل مند قرون حلقة وصل بين الشمال و الجنوب، وبذلك احتضن أكبر تجمع بشري وتزايدت أدواره التجارية فقد كان ممرا للقوافل التجارية القادمة من السودان وجنوب الصحراء، ومنذ الاستقلال اصبح للمدينة أدوار سياسية وإدارية خصوصا مع تنظيم المسيرة الخضرة فكانت نقطة انطلاق نحو الصحراء المغربية، وتعززت أدوارها بعدما ارتقت إلى جماعة حضرية سنة 1992، وازدادت أهميتها لما أصبحت عاصمة لجهة كلميم السمارة سنة 1997 طبقا للمرسوم رقم 2.97.246 صادر في 12 من ربيع الآخر1418 (17 غشت 1997)، وهذا ما كرسه التقسيم الجهوي الأخير 2015 فاحتفظت على دورها الريادي عاصمة لجهة كلميم واد نون طبقا للمرسوم رقم 2.15.40 صادر في فاتح جمادي الأول 1436 (20 فبراير 2015) بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها.

وأمام هذه الأدوار السياسية والإدارية عرفت كلميم نموا حضريا سريعا، حيث تضاعفت ساكنتها احدى عشر مرة ما بين 1960 و 2014، فانتقل تعداد ساكنتها من 8015 نسمة سنة 1960 إلى 118.318 نسمة حسب إحصاء العام للسكان والسكنى 2014م، ويتضح من خلال المبيان التالي:

مبيان رقم1: تطور ساكنة كلميم ما بين 1960 و2014 (بألاف نسمة)

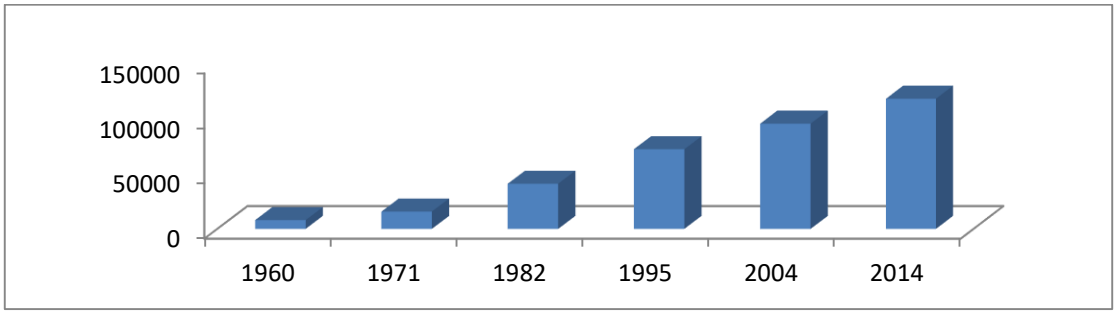

المرجع: عمل شخصي بناء على معطيات من المندوبية السامية للتخطيط

فهذا النمو الحضري يراجع بلا شكل إلى تمركز أنشطة إدارية وتجارية جعلها منها مجالا مستقطبا ليد العاملة من المجالات المجاورة خاصة بعدما احدثت بها عدة مؤسسات تعليمية وإدارية وثقافية اسهم في توسعها الحضري.

3) كلميم : ازمة الفاعل المحلي

يعتبر الفاعل المحلي ركيزة لأي فعل تنموي، فرهان أي التنمية الترابية هو الفاعل المحلي (المنتخبين، مقاولين، سياسيين، جمعويين، طلبة، موظفين، فاعلي القطاعات المهنية...) ، الذي يشترط فيه أن يكون كفءا، ليتحمل المسؤولية وينخرط بشكل فعال في المبادرات والخطط التنموية، وبالتالي فان التنمية الترابية تحتاج إلى أطر وقيادة محلية لها إلمام بفلسفة التنمية الترابية وقادرة على أجرأتها وتنزيلها تنزيلا سليما وصحيحا، ومما لا شك فيه أن المستوى التكويني للموارد البشرية المسيرة والأعضاء وطريقة تدبير هذه

17 المرجع السابق، ص585

18- محمد القادري، 2012، مجتمع الصحراء: سيرورة وتحولات، قراءة في كتابات رحال بربريك، هيسبريس تمودا العدد XLVII، ص 3

الموارد يعتبر الضامن الأساسي لنجاح المشروع الترابي للمدينة، واعتمادا على استقراء واقع الحال لأعضاء الجماعة يظهر لنا عدة مشاكل على مستوى التدبير حيث يلاحظ على الخصوص:

- ضعف التكوين لدى أغلبية المنتخبين وعدم إلمامهم بالشأن المحلي من جهة، وكذا تغيب رأي المجتمع المدني المحلي (جمعيات الأحياء)؛
- عدم تهيئ برنامج عمل واضح ينسجم مع إمكانيات الجماعة ومتطلبات الساكنة.
- العشوائية في اتخاذ القرارات والمقررات واللامبالاة في تنفيذها؛
- غياب المتابعة والمراقبة والصيانة لمختلف المشاريع الجماعية
- عدم التزام ببرنامج عمل الجماعة

و يشكل البعد القبلي والاثني أيضا عامل أزمة في تدبير المدينة، فالساكنة ما زالت لم تنصهر في حياة التمدن، بل لا زالت متمسكة بأنظمتها التقليدية القبلية، وما زالت هذه المؤسسة تلعب أدوارا سياسية وآلية لحشد الأصوات وهندسة الانتخابات وأداة لتأطير المواطنين، وهذا يؤكد على أنها مؤسسة موازية للفعل السياسي، مما يبرهن على فشل المؤسسات الاجتماعية التأطيرية (أحزاب، نقابات، جمعيات).

4) كلميم : ازمة المشروع الترابي

يقصد بالمشروع الترابي رزمة من الأهداف و الغايات التي يحددها الفاعلون والمتدخلون ويسعون لتحقيقها وفق نظرة استشرافية لحيزهم الترابي[19]، بهدف تحقيق تنمية ترابية مستدامة عن طريق مقاربة ترابية – أفقية، ترتكز على التنسيق في الأهداف والرؤى وأشكال التدخلات بين مختلف الفاعلين، وكذا تعبئة مختلف الموارد والمتدخلين ، فهي أداة توقعية استشرافية لتدبير المجال الجغرافي والتي تتطلب مجموعة من العناصر منها:

- نظرة مشتركة موحدة بين كافة المتدخلين والفاعلين الترابيين.
- وجود حامل المشروع أو ما يسمه البعض بقائد المشروع.
- وإرادة جماعية لتحقيقها وانخراط كافة المتدخلين.
- وجود تمويل كافي محدد بدقة والتزام كافة المتدخلين.
- وجود منفعة عامة.
- المرونة اثناء الجرأة و التنفيذ.
- التقييم و المحاسبة.
- الاستمرارية .

غير أن كلميم تعاني من غياب مشروع ترابي يرسم معالم المدينة مستقبلا ويحدد خيارتها وتوجهاتها الكبرى، فالمجال الكلميمي يعرف صراعات سياسية اثر سلبا على مشروعها الترابي، وكذا تحكم المضاربين العقاريين جعل من المدينة أداة للاغتناء، فقد اجلت المصادقة على تصميم التهيئة الحضرية إلى حدود 2018، مما جعل المدينة بدون وثيقة تعميرية، خلف ذلك فوضى في قطاع التعمير والإسكان وإنعاش السوق السوداء، الإضافة إلى غياب رؤية موحدة من كافة المتدخلين في التنمية الترابية، فالمدينة لها نقط قوة وجب استحضارها في أي مشروع ترابي لكنها في الوقت نفسه تتوفر على مجموعة من نقط الضعف لابد من مراعاتها كذلك في أي تدخل أو تهيئة مجالية ونجمل ذلك في الجدول التالي:

[19] - MINOT(D). (1997), Le projet de territoire.élaboration et conduite partagées d'un projet de territoire,"Ed .la Bergerie Nationale,CRIDEL,France, p .30 .

الجدول رقم 04 : عناصر قوة وضعف لمدينة كلميم

القوة	الضعف
موقعها الاستراتيجي باعتبارها بوابة الصحراء وبالتالي تربط بين مدن الشمال والجنوب و نقط التقاء الثقافات المغربية؛ **موقع متميز عاصمة إقليمية وجهوية؛** **سهولة الوصول إليها؛** **تاريخ متأصل ومتجدر بالمدينة؛** **مرور طريق الوطنية رقم 1**	مناخ صحراوي جاف؛ خصاص مائي مهم، وانقطاع متكرر للماء الصالح للشرب مع ارتفاع في نسبة ملوحته؛ ضعف وهشاشة الأنظمة الأيكولوجية؛ الموقع الطبوغرافي ومورفولوجية المدينة السبب الرئيسي للفيضانات؛ غياب معلمة تاريخية تحافظ على هوية المدينة؛ عدم وجود مخطط للحفاظ على مأثر المدينة ونسيجها التاريخي؛ نقص في الموارد الترابية.
غرافيا	
ارتفاع فئة الشباب الذين يمثلون ثلث ساكنة المدينة حوالي 32.6% **انخفاض عدد افراد لكل أسرة؛** **ارتفاع نسبة الساكنة النشيطة حوالي 54.4 %؛** **توفر قاعدة شابة.**	ارتفاع معدل الأمية خاصة في صفوف النساء؛ ارتفاع معدل البطالة خاصة في فئة الشباب؛ ضعف المبادرة؛ تباين الكثافة السكانية حسب الاحياء.
صاد	
جاذبية المدينة؛ **وجود سوق جهوي للمواشي: امحيرش؛** **ارتفاع الاستهلاك؛** **رواج تجاري؛** **قرب المدينة للمراكز السياحية (اسرير، ميرلفت، ابانيو...)** **وجود مجموعة من الفنادق ذات خدمات راقية.**	انخفاض معدل التشغيل مقارنة مع المعدل الوطني بفارق 13 نقطة؛ ضعف البنيات التحتية؛ سوء إدارة الموارد المائية وغياب الحكامة؛ عدم وجود قاعدة صناعية لجلب الاستثمارات؛ تردي البنيات التحتية؛ فشل مشروع الشاطئ الأبيض؛ انخفاض الطلب على المنتوج المحلي عدم دعم الصناعة التقليدية؛ غياب المعارض المحلية والجهوية؛ توالي سنوات الجفاف؛ استفحال ظاهرة التصحر

المصدر: تركيب شخصي

5) كلميم بلا هوية ترابية

شكلت مدينة كلميم عبر التاريخ عاصمة واد نون و مركزا تجاريا، وصلة وصل بين شمال وجنوب الصحراء وتعد أيضا معقلا لقبائل تكنة، و باب الصحراء المغربية، كما لعبت أدوارا في المقاومة الجنوبية وغدت جيش التحرير بالمقاومين خاصة في افني واسا والسمارة، علاوة على كونها نقطة انطلاق المسيرة الخضراء 1975، غير أن هذا الموروث الثقافي التاريخي الغني يبقى مغيبا في تدبير المدينة، فكلميم بدون معلمة ولا هوية، فدراسة تصميم التهيئة الحضرية[20] وبرنامج عمل الجماعة يتضح تغيب هذا البعد التاريخي الحضاري الغني للمدينة ذلك من خلال :

- تغيب المعالم التاريخية بتصميم التهيئة الحضرية؛
- غياب أي مشروع لتأهيل المأثر التاريخية والثقافية في الوثائق التعمير وكذا برامج الجماعات الترابية (الجماعة، الإقليم، الجهة)؛
- غياب معلمة تاريخية تحافظ على البعد الثقافي والحضاري للمدينة؛
- المدينة بلا مشروع ولا وظيفة؛
- تصميم التهيئة الحضرية كرس مدينة من الاسمنت.

إن دراسة النسيج الحضري لكلميم ذا أهمية أيضا خصوصا تشخيص بنية الأحياء ومرفولوجيتها. فمدينة كلميم من خلال تحليلنا لنسيجها الحضري و مرفولوجيتها اتضح أنها تتكون من ثلاث وحدات حضرية حددناها في:

- ✓ النواة الأولى التي تشكلت بفعل تجارة الإبل والحبوب و بالإضافة إلى كونها كانت مجالا لاستقرار الرحل ويطلق عليها اكويدير أو رحيبة الغنم؛ وهي عبارة نواة عمرانية قديمة ببناياتها طينية.
- ✓ والنواة الثانية عبارة عن احياء تشكلت ما بعد المسيرة الخضراء؛ خاصة بعد إحداث عمالة إقليم كلميم، وما رافق ذلك من تحولات جيوبشرية، كما استفادت المدينة أيضا من كونها نقطة عبور بين مدن الشمال والجنوب، بالإضافة احدث مجموعة من المصالح الإدارية والخدماتية المتنوعة وبرزت بذلك عدة احياء جديدة كحي الموحدين، المسيرة، القدس...؛ فتوسع المدينة في اتجاه الشمال الشرقي (اتجاه اكادير)
- ✓ النواة الثالثة هي المدينة الجديدة (الرك الأصفر) والتي بدأت تتشكل معالمها بعدما أنشأت بها كلية الاقتصاد, و السماح للتعاونيات والوداديات بالبناء (التوسع غربا).

[20]- التصميم التهيئة الحضرية

الخريطة رقم 2: النسيج الحضري لمدينة كلميم

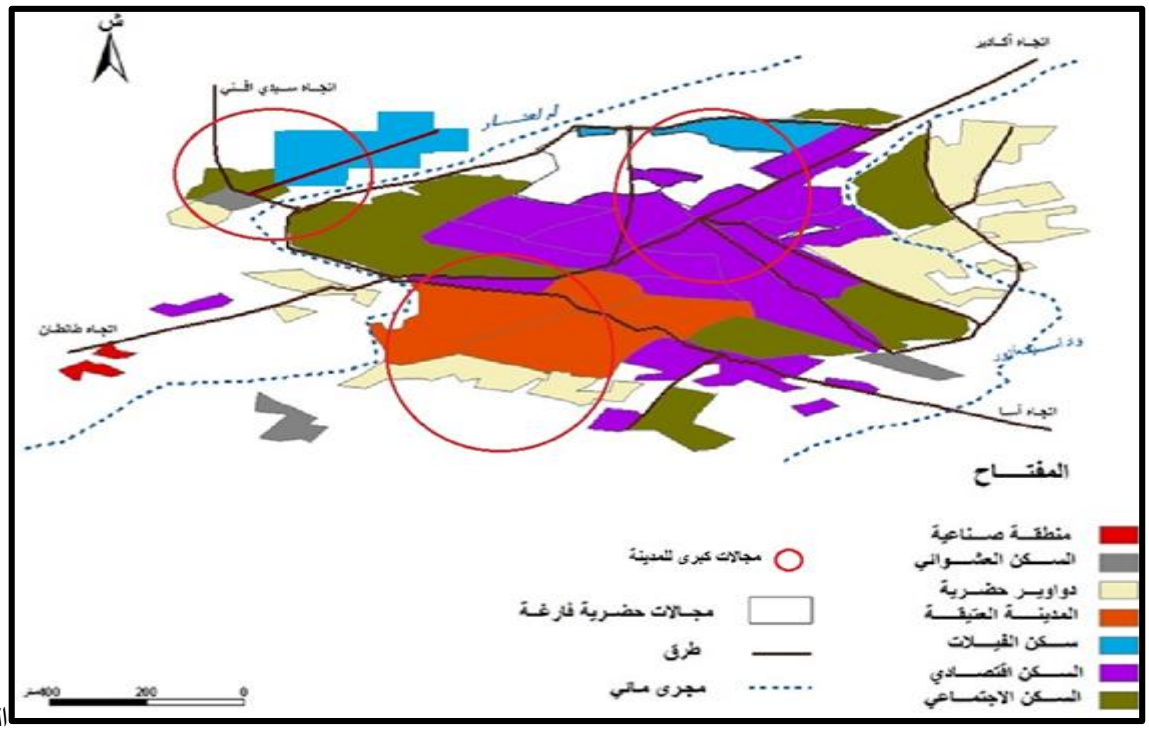

المصدر: عمل ميداني اعتمادا على برنامج MapInfo

غير أن هذه الدينامية المجالية لم تواكبها استراتيجية للحفاظ على معالمها التاريخية والثقافية، فالمدينة تتوفر على مؤهلات و موارد لكن بدون وظيفة ولا هوية ولا معلمة.

الخريطة رقم 3: مراحل كبرى للتوسع الحضري لكلميم

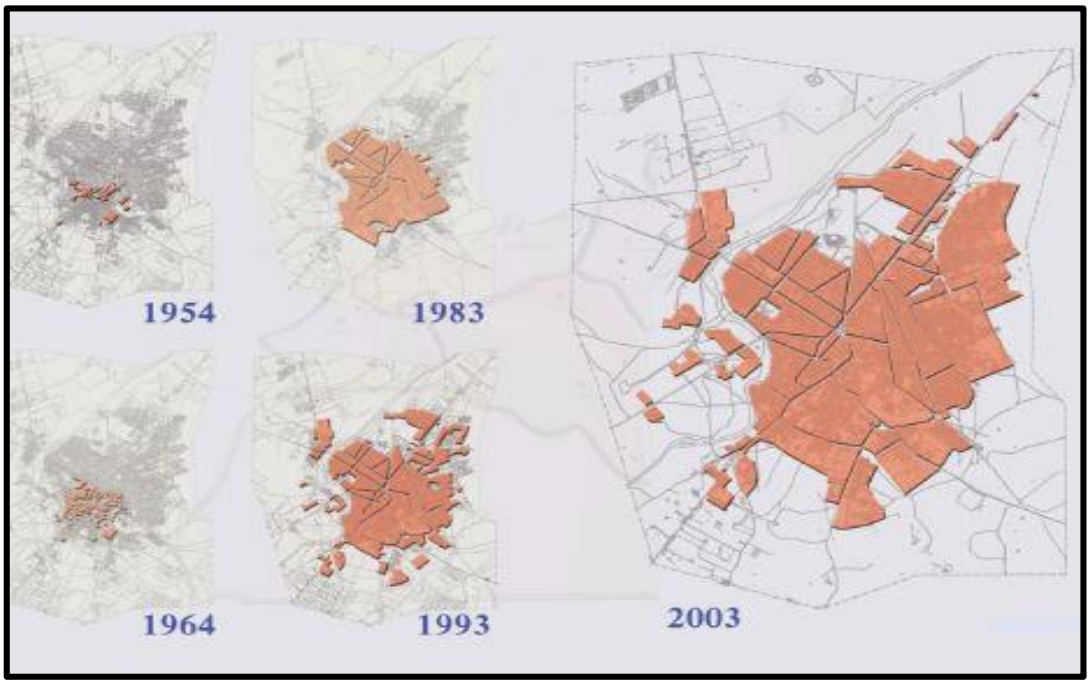

المصدر: الوكالة الحضرية لكلميم

غير ان هذا التوسع لم يحترم هوية المدينة الحضارية الضاربة في التاريخ، وأغلب هذه الاحياء يطبعها العشوائية، مما انعكس على طبيعة السكن ولعل ما يفسر ذلك الموجة من الهجرة القروية التي عرفتها المدينة منذ التسعينات بالإضافة إلى ضعف الرقابة على قطاع التعمير.

6) كلميم: ازمة قطاع التعمير

عرفت المدينة توسعا حضريا أثر سلبا على بنيتها الحضرية فالمدينة بدون نموذج وبدون هوية، جعل منها مدينة اسمنتية لا تحترم معايير التعمير وغياب المساحات الخضراء، فالعديد من الوداديات والتعاونيات السكنية أنشأت بكلميم ولم تخصص أي مساحة خضراء علما أن قانون التعمير رقم 90.25 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ينص في مادته 18 انه لا يجوز إحداث تجزئات عقارية إلا إذا كانت مشاريعها تنص على تهيئة المساحات غير المبنية كالساحات والمناطق الخضراء، و تخصيص نسبة لذلك، لكن من خلال ملاحظتنا لواقع الحال يتضح أن جل الوداديات والتعاونيات والتجزئات لم تخصص أي مساحة لذلك، فكلميم عبارة عن كتلة اسمنتية بدون مساحات خضراء اللهم الكورنيش الذي انجز على منطقة يمنع به السكن وعلى ضفاف واد أم العشار ونجمل ذلك في الصورة التالية التي تظهر غياب أي مساحة خضراء في مشاريع السكنية والتجزئات

الصورة رقم 1: غياب المساحات الخضراء في مشاريع التجزئات والوداديات والتعاونيات

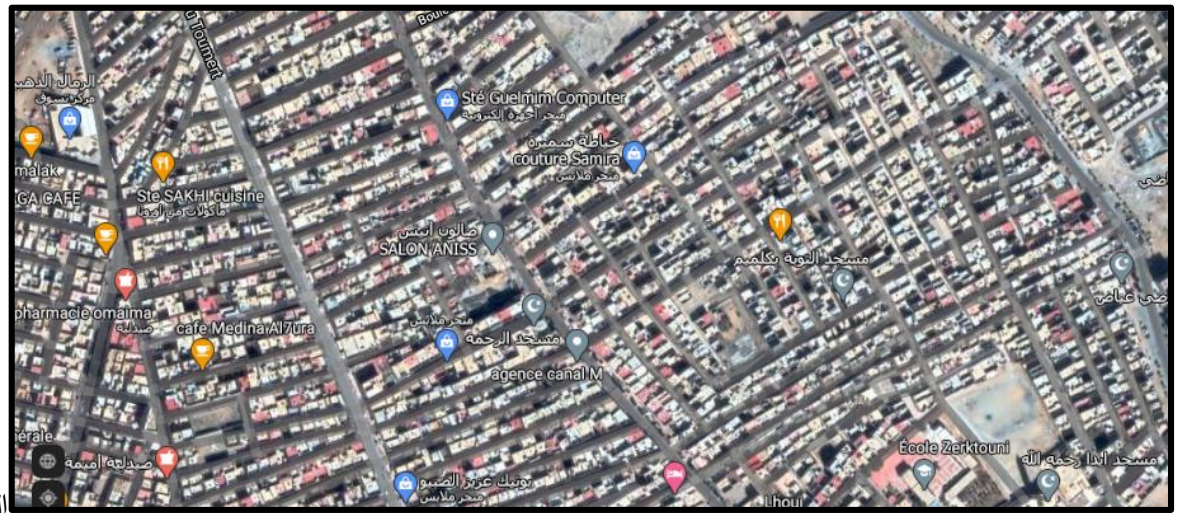

المصدر: Google Earth بتاريخ 01 دجنبر 2020

الصورة رقم 2: كلميم بدون نموذج بيئي

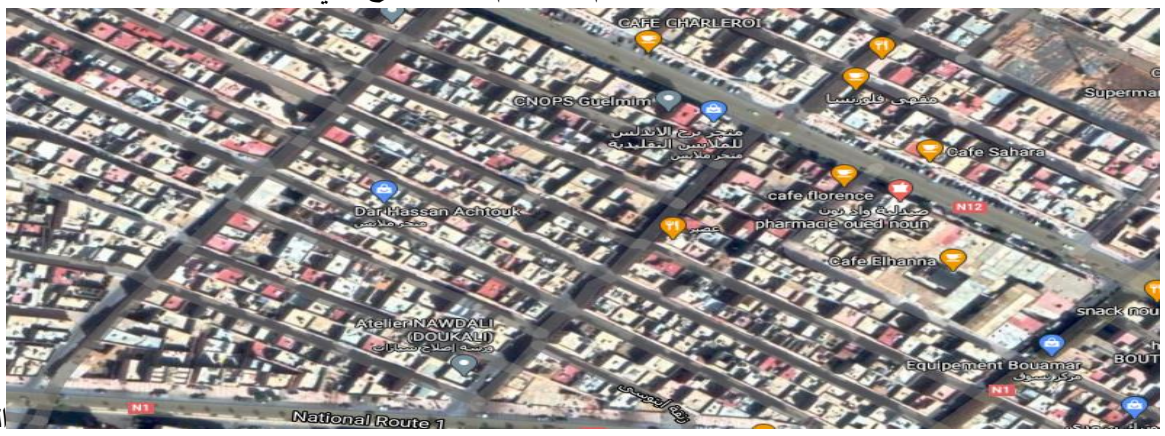

المصدر: Google Earth بتاريخ 01 دجنبر 2020

وبالتالي أفرز لنا ذلك مجالا غير متجانس متسم باختلالات مجالية ويفسر ذلك بتزايد الطلب على العقار بالإضافة إلى المضاربات العقارية وكذا ارتفاع الهجرة القروية نحو كلميم، كما أن وثيقة التهيئة الحضرية لسنة 2001 لم تشمل مجموعة الاحياء الهامشية للمدينة (الرك الأصفر) واحياء أخرى تدخل ضمن مجالات قروية لجماعات المجاورة، وتأخير المصادقة على التصميم التهيئة الحضرية أسهم في ازمة عقارية مما انعش السوق السوداء، بالإضافة الى عدم تفعيل الرقابة الإدارية على قطاع التعمير.

7) كلميم : ازمة شبكة الطرقية الحضرية

تعتبر مدينة كلميم عاصمة اقليمية وادارية للجهة، لكن في نفس الوقت تعاني من ضعف الشبكة الطرقية الحضرية، فكلميم تخترقها أربعة محاور طرقية، فالأول متجه نحو اكادير، والثاني نحو طنطان، والثالث نحو افني و الرابع نحو اسا، هذه الطرق الأربعة الرئيسية تتفرع عنها طرق اقليمية، تربط المدينة بباقي الاقاليم والجماعات القروية التابعة لها، ومنها يتم الربط بباقي مدن الجهة.

وتعتبر الطريق الوطنية رقم 1 التي تربط بين مدينتي كلميم واكادير و طانطان، المحور الرئيسي الذي يربط الجهة بباقي مدن المملكة، تقدر حركة العبور بها بحوالي 2000 عربة كل يوم [21] ، أما على مستوى شبكة الطرق الحضرية للمدينة، تتوفر كلميم على 20 كلم من الطرق المنجزة[22]. وتستفيد المدينة من شبكة طولها 1109 كلم مقسمة بالشكل التالي .

الجدول رقم 03 : حجم الشبكة الطرقية بكلميم

نوع الطريق	طرق وطنية	طرق جهوية	طرق إقليمية	المجموع
الطول بكلم	289	81	739	1109

المصدر: مديرية التجهيز والنقل 2020

يبلغ معدل التغطية بالطرق الحضرية داخل مدينة كلميم نسبة تقارب 70 في المئة، مما يعني أن المدينة تعرف عجزا كبيرا من حيث الربط الطرقي خاصة بين الاحياء، مع العلم أن جودة هذه الطرق تختلف من حي الى أخر كما هو ملاحظ من المعاينة الميدانية، فبعض الاحياء تتمتع بوجود شوارع متسعة و مهيأة بشكل جيد، في حين تعاني أحياء أخرى من رداءة وضعف الربط الطرقي خاصة الاحياء الهامشية.

الشبكة الطرقية الحضرية :صورة رقم 3

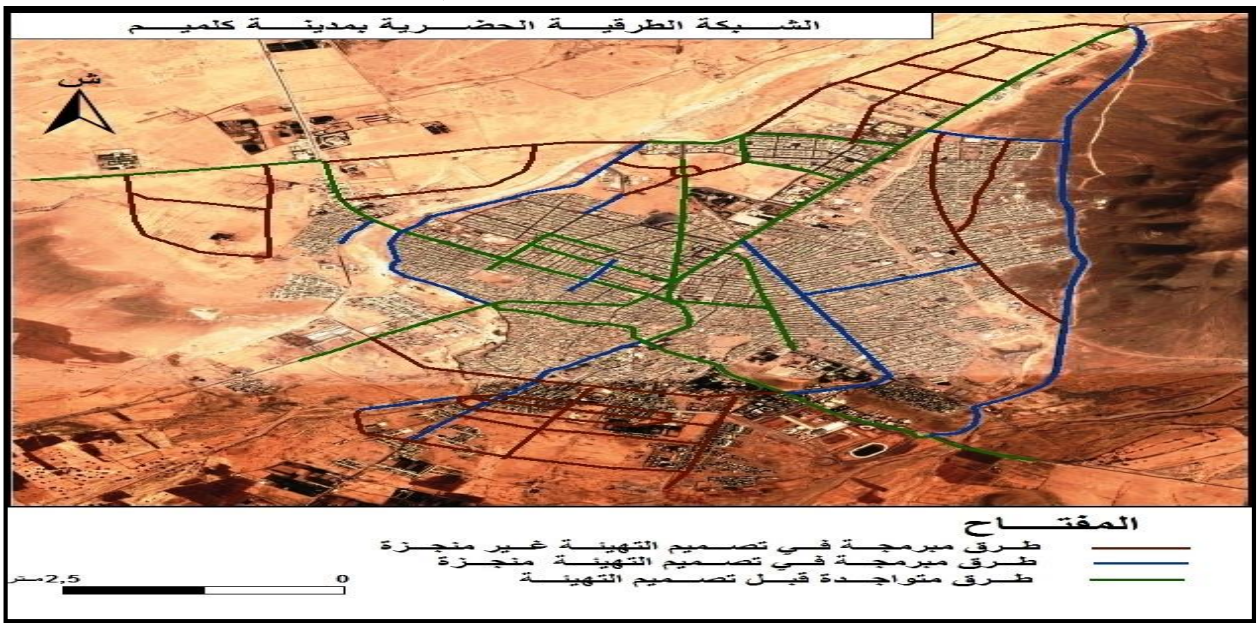

صورة جوية بتصرف

[21]- تقرير لمديرية التجهيز والنقل جهة كلميم – السمارة , 2016 , ص 24.
[22]- الوكالة الحضرية لكلميم السمارة , تقرير المجلس الاداري , دورة 2007 -2008 , ص 23-25

8) كلميم: خطر الفيضانات يهدد مجالها الحضري

تقع مدينة كلميم وسط منخفض تتخلله شبكة من الادوية بمعنى أن كلميم انشئت على نقطة التقاء أربعة مجار مائية رئيسية:

- ✓ وادي أم لعشار
- ✓ أسيف أزر
- ✓ أسيف أمان أُوشن
- ✓ والاخدود الموجود وسط المدينة المعروف باسم شارع الواد

هذا المنخفض تحيط به الجبال من كل الاتجاهات مما يجعل من المدينة مهددة بفيضانات رغم أن المدينة تقع بمجال صحراوي جاف لكن في بعض الحالات الاستثنائية تكون فيها الامطار فجائية و بكميات كبيرة كفيضان 2014.

المناطق المهددة بالفيضانات بمدينة كلميم : خريطة رقم 04

المصدر :الوكالة الحضرية 2020 بتصرف

9) أفاق التنمية الترابية بكلميم

ولتحقيق التنمية الترابية في حاضرة واد نون لابد من مراعاة أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول: مراعاة السياق الدولي والوطني، فكسب رهان التنافسية المجالية مدخل للتنمية الترابية وذلك عن طريق إعادة النظر في وظيفة المدينة مستقبلا، وتنزيل سياسة اعداد التراب الوطني تنزيلا سليما، وتنويع الأنشطة الاقتصادية، فمديمة كلميم ترتكز في نشاطها التجاري على القطاع العام، والتجارة المحلية، لكن تكاد تنعدم الصناعة، فالمدينة تواجهها منافسة من قطبين مجاورين: اكادير و العيون، وبالتالي لابد من خلق قطب اقتصادي بالمدينة متنوع متعدد الوظائف (الصناعة، سياحة، تجارة)، وذلك عن طريق:

* تشجيع المبادرات الفردية؛
* البحث عن التمويل والمساعدة الفنية؛
* تحسن البنيات التحتية وخلق منطقة صناعية؛
* توحيد الجهود بين المتدخلين وفق مقاربة تشاركية استشرافية؛

- المحور الثاني: مراعاة السياق الجهوي والإقليمي، بجعل برنامج عمل المدينة منسجم مع برنامج تنمية إقليم كلميم وبرنامج تنمية الجهوية وفق مقاربة تشاركية؛
- المحور الثالث: استحضار البعد التاريخي الثقافي لكلميم في أي هندسة ترابية باعتبار أن أي مشروع الترابي لابد له من الحفاظ على معالم التاريخية للمدينة و صيانتها حفاظا للذاكرة و ربط الحاضر بالماضي بالإضافة إلى تشجيع الصناعة التقليدية والحرفية، ومتاحف، معارض...
- المحور الرابع: مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي في أي تدبير مجالي، بالتركيز على الاحياء التي ترتفع في الهشاشة كحي النوادر، دوار اللوح، وحي الفيلا.

خلاصة عامة

تعتبر مدينة كلميم مجالا حضريا مستقطبا لتدفقات الهجرة القروية خاصة بعدما أصبحت جماعة حضرية، كما شهدت في سنوات الأخيرة ظفرة ديموغرافية يستوجب سياسة مجالية تواكب هذه التحولات السوسيومجالية، وتراعي البعد الهوياتي للمدينة بالحفاظ على معالمها التاريخية والحضارية، فالمدينة تتميز بعناصر قوة و ضعف وجب على المتدخلين والفاعلين الترابين مراعاة ذلك في أي تهيئة مجالية مستقبلية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

* **التقارير :**

- برنامج التنمية الجهوية 2019، لجهة كلميم واد نون
- التصميم الوطني لإعداد التراب: "الوثيقة التركيبية"، 2004، زرارة اعداد التراب الوطني، المملكة المغربية
- تقرير المجلس الإداري للوكالة الحضرية لكلميم السمارة دورة 2018
- تقرير المديرية الاقليمية بكلميم، (2017)
- تقرير للمركز الجهوي للاستثمار(2018)
- حوار حول إعداد التراب لجهة كلميم السمارة سنة 2011
- المفتشية الجهوية لإعداد التراب والبيئة لجهة كلميم السمارة، "جهة كلميم السمارة عناصر تمهيدية "، 2006
- مونوغرافية اقليم كلميم، (2010)، الجماعة الحضرية لكلميم
- تقرير حول قيمة العقار وميكانيزمات التحكم فيه، فبراير 2007، الوكالة الحضرية لكلميم السمارة

* **الاطروحات و الكتب:**

- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميرى، 1974، الروض المعطار في خبر الأقطار، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثالثة، ، ص585
- دحمان محمد، 2006، الترحال والاستقرار لمنطقتي الساقية الحمراء و وادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط
- ريتشارد بيت ،2000 ، الفكر الجغرافي الجديد، قراءة وتعليق عاطف معتمد وكرم عباس، (2016)، ص 3
- العلوي إسماعيل، 2003، المغرب في بعده الصحراوي، مجلة مجالات المغربية، عدد 3-4 خاص بالأقاليم الجنوبية

- محفوظ فيندو.(2014). "التوسع الحضري بمدينة كلميم بين التخطيط و التعمير الواقعي". بحث لنيل رسالة ماستر بكلية الآداب و العلوم الانسانية .أكادير ص 182 -183 .
- محمد الرفاص،(1998، الهوية الترابية الديمقراطية والتنمية ، ضمن ندوة الديمقراطية المحلية ، الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة وداد للاتصال، العيون، ص 10
- محمد القادري، 2012، مجتمع الصحراء: سيرورة وتحولات، قراءة في كتابات رحال بربريك، هيسبريس تمودا العدد XLVII، ص 3
- محمد خميس الزوكة ،التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية ،ط3، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003 ص 30
- مصطفى جليل إبراهيم، 2009 ، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة الديالي، العدد40، ص 04
- اليزيد الحمدوني علمي (2003-2004) التمدين والبيئة الحضرية بفاس أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة تخصص جغرافية المدن .كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس السنة الجامعية ص 2

المراجع باللغة الفرنسية

- Andrew Jonas, 1988, A new regional geography of localities? Department of Geography, The Ohio State University, Bricker Hall , pp 67-100
- BEN ATTOU (M), 2000 : « un espace périphérique du pré-sahra marocain : la province de Guelmim », in « les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation », sous la direction de M.Berriane et P.Signoles, publication de la F.LS.H de Rabat, série Colloque n°88,380p Cf pp.243-261. BEN ATTOU (M : 1997 : les ressortissants marocains à l'étranger et l'immobilier, dynamisme au investissement défensif ?, le cas d'Agadir, in « la ville d'Agadir, reconstruction et politique urbaine » publication du GERS ,F.L.S.H, d'Agadir, série colloque n°6,Imp,Najah, 218.Cf.pp. 60-79.
- BERTRAND (C.), BERTRAND (G.), 1991, « La géographie et les sciences de la nature » in : Encyclopédie de géographie/sous la direction de A. Bailly, R. Ferras, D. Pumain. Paris, Economica, pp. 109-128
- MINOT(D). (1997), Le projet de territoire.élaboration et conduite partagées d'un projet de territoire,"Ed .la Bergerie Nationale,CRIDEL,France, p .30 .
- P.Gilly et J.Perrat, septembre 2002, « Développement local et coopération décentralisée. Entre gouvernance locale et régulation globale ».Colloque Economie Méditérranée Monde Arabe, Sousse 20-21
- Yves Lacoste, La Géopolitique et le Géographe. Entretiens avec Pascal Lorot Paris, éd. Choiseul, 2010, p270
- Yves Lacoste, La Géopolitique et le Géographe. Entretiens avec Pascal Lorot Paris, éd. Choiseul, 2010, p270